الشرق ٠٥-٠٥-٢٠٢٢

خطة التعافي لا خطة

بقلم مروان اسكندر –

الحديث عن قرب إعلان خطة التعافي لا يتجاوز تصوّرات بعض المسؤولين، ومن أهم هؤلاء الرئيس نجيب ميقاتي الذي ينطلق من التفكير بأنّ الجميع عليهم تحمّل مشقات خطة التعافي، وهو يقول بالإضافة الى تحميل الجميع وزر أخطاء الوزارات الثلاث المتعاقبة أنّ الجزء الأكبر من الحل يتمثل في تخفيض المستوردات، وتقليص النفقات من قبل اللبنانيين عامة، وإعفاء القطاع العام من مسؤولية تسديد الدين العام وتحميل المودعين العبء الأكبر لهذا الدين.

بالفعل هكذا خطة تعني أنّ لبنان لا يسير على خطى التعافي، وأنّ المسؤولين عن صياغة نتائج المستقبل متغافلون عن مسؤولية الدولة عن ديونها، وهذه المرة الأولى في القرن الواحد والعشرين التي نشهد فيها تهرب الحكم من تسديد ما اقترض والتسبّب في هدر جزء كبير من ميزانيات المشاريع التي لم تنفذ وأموال الدعم لاستيراد مشتقات النفط والتي كانت تذهب نسبة ٣٠٪ منها الى سوريا عبر المعابر الميسّرة لهذه التجارة التي كان يسَيّرها ابن خال الرئيس الأسد. لبنان حمل على ٣ سنوات أثقال دعم مليونين أو ثلاثة ملايين أطنان من المشتقات التي كانت تصدّر علناً الى سوريا، من دون مقابل، وهذه وضعية إهدار تفلس اقتصاديات أكبر من اقتصاد لبنان.

إضافة الى تخفيض المستوردات، الامر غير الممكن هذه السنة بسبب ارتفاع اسعار النفط والمشتقات ورغم انخفاض التهريب الى سوريا، وقد برزت إمكانية التخفيض عام ٢٠٢١ حينما انحسرت المستوردات بنسبة ٤٦-٤٨٪ لكن نتيجة كهذه غير ممكنة في ضوء التطورات العالمية الاخيرة، كما ان قدرة اللبنانيين على تحمّل ضيق العيش لم تعد موجودة يا دولة الرئيس فهنالك ٥٠٪ من اللبنانيين لا يستطيعون تأمين وجبات الطعام لعائلاتهم.

العلاج الحقيقي يبدأ بإقدام الميسورين أو الذين أصبحوا من هذه الفئة خلال السنوات الاربع المنصرمة بتوفير نسبة ١٥٪ من مدخراتهم للاستثمار في لبنان، في منشآت ذات جدوى تتمتع بانتظام في الادارة، كما يجب أن يكون الوضع في مصفاتي طرابلس والزهراني، ويكون العلاج بإقدام عائلة دولة الرئيس على تملّك محطة إنتاج الكهرباء في الشمال التي أنجزها الشيخ بطرس الخوري. وكان نجيب ميقاتي أعلن نيته التعاون مع محمد الصفدي على مضاعفة طاقة هذه المحطة من ١٠ ميغاواط الى ٢٠٠ ميغاواط بحيث تؤمن الكهرباء لمنطقة أوسع وتشمل مدارس ومستشفيات ومعامل بأشد الحاجة الى الكهرباء بأسعار معقولة وبصورة مستمرة.

اضافة الى معمل الكهرباء في الشمال، هنالك إمكانية تطوير وتوسيع مصفاة طرابلس المتوقفة منذ ١٩٧٨ بطاقة نظرية توازي ١,٨ مليون طن في السنة يمكن زيادتها الى ٥ ملايين طن وتشجيع شركة مدكو، والبساتنة وكورال، وتوتال على المشاركة في التوسيع ولديهم قدرات مالية تسمح بتأمين باقي الاستثمار الضروري من المؤسسات الدولية اذا ساد الشعور بأنّ الإدارة ستكون على مستوى الامر المطلوب، وبالإمكان استجلاب استثمار نوعي عبر استيراد النفط الخام من العراق وتأمين تكريره لحساب لبنان بعد احتساب نسبة مخفضة من ثمن الخام، وهذا الوعد تحقق عام ١٩٧٥ ومنعت احداث لبنان تحقيقه.

أي خطة عملانية، تبعث الامل على قيامة لبنان من حيث هو الآن تشمل المنطلقات التالية مع تقدير إمكانية تحقيقها إن بالأشهر أو السنوات:

–الاتفاق مع الصين على إنجاز حقل لإنتاج الكهرباء من الالواح الزجاجية في منطقة توفر إمكانية إنجاز حقل ينتج ٤٠٠ ميغاوات في أراضي يملكها مصرف لبنان في البقاع ويضاف الى ذلك إتمام حقل لإنتاج الطاقة باستخدام الهواء في منطقة متوافرة في الشمال (عكار)، وكلا المشروعين يستطيعان التمويل للطاقة الشمسية من الصين، وللطاقة المتولدة من مجرى الهواء في الشمال من البنك الدولي، وكلا المشروعين ينجزان خلال سنة وتكون لدينا طاقة شبه نهائية بـ٦٠٠ ميغاوات.

–في حال نجاح غسان حاصباني في الانتخابات، وهذه نتيجة جيدة للبنانيين، يكلف ان كان نائباً أو مواطناً عادياً بتحضير مشروع متكامل لتخصيص خدمات الهاتف والانترنت، وكف يد الوزراء عن التدخل في التعيينات، وصرف الموظفين الفائضين عن الحاجة، والنتيجة التي يمكن تحقيقها خلال سنة توفر للبنان ٦ مليارات على الاقل.

–الإقبال على المساعدات المالية والنوعية متوافر من عدد من المصادر شرط اطمئنانها الى حسن ادارة المنشآت او الاعمال او النشاطات التي ترعاها مؤسسات او هيئات تعمل بشفافية واندفاع، وأفضل مثال على ما نقول برنامج المساعدات الفرنسية – السعودية الذي قد يبلغ مليار دولار سنوياً على مدى عامين ويشمل شؤون الصحة والتعليم، والقدرة على تأمين الغذاء، وبالتأكيد لن يتحقق هذا الامر مع توجهات حكومة نجيب ميقاتي.

–أخيراً وليس آخراً مرفأ طرابلس ومطار رينه معوّض بحاجة الى تأمين ادارة مقتدرة، علماً بأنّ مجموعة شباب ادارة مرفأ طرابلس حققوا الكثير، ويمكن استقطاب مؤسسات دولية لتقوية حائط الحماية في المرفأ، وتأمين شروط السلامة على مدارج مطار رينه معوّض، ونشر المعلومات عن توافر خدمات المؤسستين على نطاق عملي.

نكتفي هنا بذكر إمكانات افضل بكثير من برنامج حكومة الميقاتي وخلال أوقات غير بعيدة، لكن تحقيق ذلك يجب أن يسبقه إقرار الحكومة بالاعلان عن ان الدين العام هو على مسؤوليتها قبل أن يكون على مسؤولية المودعين، وهؤلاء يتعرضون يومياً لقنص ودائعهم من تسعيرة البنوك للودائع بالدولار اللبناني وجشع التجار باعتماد أعلى الاسعار لصرف الدولارات المحجوزة.